الجامعات العربية وآليات الاندماج في اقتصاد المعرفة

بوحنية قوي[1]

توطئة

في فضاء علمي تنافسي دولي تتواجد بالدول العربية أكثر من **300** مؤسسة اكاديمة جامعية تحاول ان تشكل هوية اكاديمية في ظل نسق دولي شديد التنافسية وفي زمن السلطة القائمة على اقتصاد المعرفة . ومع انتشار وتوسع شديدين في الهياكل العلمية تظل معادلة التأثير وصناعة الابتكار أهم عناصر تميز المؤسسات الجامعية العربية؟ في هذه الورقة يحاول الباحث الوقوف على أهم تأثيرات العولمة واقتصاد المعرفة على ديناميكة اداء المؤسسات الجامعية العربية وصولا الى اهمية تحقيق عناصر الحكامة الجامعية الضرورية؟ وذلك من خلال طرح الإشكالات التالية:

- ✓ ما مكانة الجامعات العربية في سوق العولمة العالمية القائمة في اقتصاد المعرفة ؟
- ✓ ما هي معاير تصنيف وتطبيق الحوكمة الجامعية على الجامعات العربية في ضوء مؤثرات التصنيفات الدولية للتعليم العالي ؟
- ✓ ما هي سبل ترقية الحكامة التعليمية الجامعة بما يكفل ضمان تقويم سليم يتضمن المكانة المرموقة للجامعات العربية ؟

أولاً: الجامعة العربية والبحث عن مكانة في سوق العولمة التعليمة العالمية لسنة 2013 ؟

[1] أستاذ محاضر جامعة قاصدي مرباح – ورقلة –

يشير تقرير التنمية الثقافية العربي الأول إلى عدة دلالات تشير إلى مكامن النقص والتعثّر في التعليم العالمي العربي ومنظومة البحث العلمي وهي كالتالي [1]:

الدلالة الأولى:

إن الظروف السياسية والأمنية التي تمر بها المجتمعات العربية قد انعكست بشكل مباشر على واقع التعليم العلمي والبحث العلمي ومعدلات البطالة واختلالات عملية التنمية ، وهذا أمر طبيعي ومتوقع فلئن كانت البلدان العربية المستقرة سياسياً تعاني بدرجات متفاوتة فإن معاناة المجتمعات العربية غير المستقرة سياسياً وأمنياً تبدو أكثر حدة وتفاقماً ، ومثالا لذلك فإن عدد العاطلين عن العمل في سوريا بلغ مع انتهاء الربع الأول من العام **3** ملايين عاطل عن العمل مسجلا بذلك ارتفاعاً قاربت نسبة **49** % ، وفي العراق وبخلاف الحرب الإيرانية التي لم تحدث تغييراً كبيراً في هيكلية سوق العمل ومساراتها فإن التغيير الكبير قد حصل بعد احتلال الكويت وفرض الحصار على العراق عندما توقفت الآلة الاقتصادية للبلاد وغابت المشاريع الإستراتيجية وتناقص دخل الموظف الحكومي بحيث لم يعد يكفي قوت يوم واحد، فظهرت على السطح الهجرة المعاكسة من القطاع الحكومي إلى القطاع الخاص، وكادت أن تخلو مؤسسات التعليم من كوادرها، أما في تونس فإن السنوات الأخيرة منذ **2011** تمثل أضعف معدلات نمو اقتصادي سجلت في تونس منذ استقلالها سنة **1956** .

ولا يختلف الوضع في مصر كثيراً من الناحية الاقتصادية حيث تناقص الاحتياطي النقدي الأجنبي ليبلغ أقل من **18** مليار دولار بعدها وصل إلى نحو **35** مليار دولار عشية **25** يناير **2011** .

ولا تنفصل هذه المعطيات عن بعض المؤشرات السلبية التي كانت سجلتها أسواق العمل ومعدلات البطالة قبيل اندلاع الأحداث التي شهدتها تونس في أواخر 2010 ومكان أبرز ملامح ذلك ارتفاع نسب البطالة لدى الشباب مقارنة بالشرائح العمرية الأخرى. وعلى سبيل المثال فقد بلغ معدل البطالة 29.7 % في العالم 2010 للشباب ما بين 20 إلى 24 سنة و24.2 % للذين بلغوا 25 إلى 29 عاماً، أما المتوسط العام للبطالة فقد كان يمثل 13 % من القوى العاملة . وإذا أخذنا في الاعتبار أن نسبة الالتحاق بالعليم الجامعي في تونس كانت قد بلغت نحو 37 % من إجمالي الشريحة العمرية الواقعة بين 19 إلى 24 سنة لا تضع لنا التكامل المفقود أو الضعيف بين مخرجات العالم وبين احتياجات ومواصفات أسواق العمل. الملاحظة نفسها قائمة في كل البلاد العربية بلا استثناء تقريباً بحسب ما تكشف عنه الأرقام والإحصائيات التي يحتشد بها هذا التقرير.

الدلالة الثانية:

إن مردود التعليم والبحث العلمي من الكفاءة والابتكار لم ينعكس بما فيه الكفاية بعد على ما تصدره الدول العربية من سلع ومنتجات، وما زالت الثورة الباطنية من نفط وغاز ومعادن تمثل عماد الصادرات العربية. ويبدو ذلك واضحاً من خلال تصنيف الدول العربية استناداً إلى اعتمادها على الموارد الطبيعية والثروات الباطنية مقابل الأنشطة الابتكارية . وتصنف الدول العربية وفقاً لهذا الأساس إلى خمسة مستويات . أفضل هذه المستويات للدول التي تعتمد صادراتها على ابتكارية وهي الإمارات العربية المتحدة والبحرين ، وأقلها الدول التي تعتمد ثرواتها الباطنية بالدرجة الأولى وهي اليمن وموريتانيا ،

وبين هذين المستويين توجد دول في طور الانتقال من الثورة الباطنية إلى القدرة الابتكارية وهي مصر والسعودية وسوريا وقطر والجزائر والكويت . يضاف لما سبق مستوى الدول التي تستند إلى كفاءة أنشطتها الاقتصادية في مصادراتها وهي لبنان والأردن وتونس والمغرب .

الدلالة الثالثة:

إن منظومة التعليم في دول الوطن العربي وبرغم خطاب الإصلاح المستمر بشأنها وبرغم تزايد مخصصات الإنفاق عليها ما زالت تحتاج إلى تطوير جذري وشامل في بنيتها الهيكلية. وما زالت قضايا مثل المناهج الدراسية ومستوى المعلمين ونظم التقويم والاختبارات وتحديث المؤسسة التعليمية وكثافة الفصول الدراسية تمثل ملفات مزمنة في أكثر الدول العربي، وحتى في الدلو العربية التي لا تعاني من نقص الموارد والإمكانات ثمّة مساحة كبيرة للإصلاح والتطوير ينبغي ارتيادها . يمكن أن نتأمل مثلاً مسألة العام الدراسي في التعليم العام لنكتشف أن معظم دول الخليج العربي يعد العام الدراسي فيها من أقصر الأعوام مقارنة بالدول الأخرى. فبينما يبلغ العام الدراسي في دول اليابان **243** يوماً في السنة وهولندا **200** يوم وكندا **195** يوماً فإن العام الدراسي في السعودية يبلغ **178** يوماً فقط وفي البحرين **172** يوماً ويزيد العام الدراسي قليلاً في الكويت ليبلغ **196** يوماً وقطر **201** يوم.

الدلالة الرابعة:

إن مساهمة الدول العربية على صيد نشر الإنتاج العلمي للباحثين في الدوريات العلمية ما زال متواضعاً مقارنة بدولة مثل جنوب إفريقيا. ووفقاً

لمعطيات الوطنية للعلوم بالولايات المتحدة الأمريكية NSF فإن نصيب الجزائر يصل إلى 606.5 ومصر 2247.3 والمغرب 390.7 وتونس 1022.4 والسعودية 710.2 بينما يبلغ نصيب دول جنوب أفريقيا 2863.6 من الأبحاث المنشورة . أما على صعيد عدد براءات الاختراع العربية المسجلة للأفراد والمؤسسات في مكتب براءات الاختراع الأمريكي للعام 2012 فإن نصيب تونس لا يزيد على 5 براءات ومصر 28 براءة (بعدما سجّلت 56 براءة اختراع في 1998) والمغرب 2 براءة اختراع (بعدها سجّلت 45 براءة في العام 1998) ولم تسجل الجزائر أي براءة اختراع لدى المؤسسة الأمريكية (بعد أن سجّلت 9 براءات في العام 1998) . ومؤدى الأرقام السابقة أن هذه الدول العربية قد سجّلت انخفاضاً ملحوظاً في عدد براءات بالمقارنة عما كانت عليه في عام 1998.

لكن الأرقام السابق ذكرها لا تحول دون رصد الايجابيات التي سجّلها بعض البلدان العربية على صيد مؤشرّ الاقتصاد المعرفي KEI للعام 2012 . فقد سجّلت الإمارات العربية المتحدة المركز 42 من بين 146 دولة في العالم والبحرين المركز 43 والسعودية المركز 50و قطر المركز 54 وتونس المركز 80 ولبنان المركز 81.

ويطرح توسع الطلب على خدمات راقية للتعليم العالي تحديات جديدة أمام الجامعات العربية وبشير تقرير التنمية البشرية الأول إلى مواطن عديدة في قصور أداء منظومات التعليم العالي من أبرزها

– ضعف القدرة على توطين المعرفة بما يعوق التحاقها بالدول المتقدمة – القصور في تحويل المعارف إلى منتجات – صعوبة تنمية مهارات

الاختراع والابتكار –غلبة طرائق التدريس التلقينية بما لا يتيح إعداد خريجين قادرين على تلبية حاجات أرباب العمل. (2)

وتشير جميع الأبحاث التربوية إلى أن الجامعات المفتوحة في البلدان الأكثر تقدّماً ستزيد من استخدام شبكات الاتصال البعيدة لتوصيل المادة العلمية والاتصال بالطلاب. كما أنها ستعمل على زيادة المقررات المطروحة على شبكة الواب حيث يمكن استعمال مناهج وبرامج مقدمة من دول أخرى بما سيساعد على إتاحة برامج الترجمة الآلية الجاري إنتاجها.

يعتبر تنمية المجتمع المعرفي هو الأساس في التحول نحو اقتصاد المعرفة إلا أن المعرفة لا تؤدي في حد ذاتها بالضرورة إلى تحولات اقتصادية فالمعرفة لا تنتج عوائد كبيرة إلا إذا توفرت مجموعة من العوامل المركبة ابزرها النظام الوطني للابتكار حيث تعمل هذه العوامل على تسهيل تحويل المعرفة إلى منتجات وتسوق عالميا ومحليا وبهذا نجد معظم الدول خاصة الصناعية منها تتبنى إستراتيجية وطنية للإبداع والابتكار في ظل منظومة متكاملة تقيم روابط بين مراكز البحث والتطوير والمؤسسات بما يقود إلى تحسين عائد الابتكار على الأنشطة الإنتاجية فلقد تبنت دول الاتحاد مثلا إستراتيجية للنمو في أفاق 2020 من ابرز مقوماتها تحقيق النمو الذكي المعتمد على تعزيز الإنفاق على البحث على والتطوير وتحسين ظروف استخدامه وكذا تعزيز التربية والتعلم عبر كامل مسار الحياة وتعزيز مكانة المجتمع الرقمي(3)

إن "الاقتصاد المعرفي" هو مبدئيا الاقتصاد الذي يحقق منفعة من توظيف المعرفة و استغلال معطياتها في تقديم منتجات أو خدمات متميزة، جديدة أو متجددة ، يمكن تسويقها و تحقيق الأرباح منها و توليد الثروة من

خلال ذلك. و من هذا المنطلق فإن الاقتصاد المعرفي يقوم بتحويل المعرفة إلى ثروة ، و في العمل على تحقيق ذلك، فإن الإقتصاد المعرفي يوفر وظائف ليس للمؤهلين معرفيا فقط، بل للمبدعين والمبتكرين أيضا، ولأصحاب المهارات الداعمة لأعمالهم. أي أن اقتصاد المعرفة لا يولد الثروة فقط، بل يقدم فرص عمل جديدة أيضا"[4] إن قطاع التعليم العالي محل دراستنا يلعب دورا متميزا في تكوين رأس المال المعرفي.

بهذا الإطار لا يوجد توافق على معايير عالمية يمكن تعميمها على جميع الدول بشأن النسب المثالية أو المستحبة لتوزيع طلبة التعليم العالي بين التعليم التقني و التعليم الجامعي. فوضع هذه المعايير يتطلب معرفة دقيقة باحتياجات أسواق العمل، الداخلية عادة، من التقنيين ومن أصحاب المؤهلات الجامعية، كما أن العولمة و فتح أسواق العمل على بعضها، وما تؤدي إليه من حراك مهني و هجرة، ضاعف من صعوبات تحديد الاحتياجات الحقيقية لأسواق العمل.[5]

- التأثيرات والانعكاسات للاقتصاد المعرفي على منظومة التعليم العالي.

يمكن إدراج هذه الانعكاسات [6]

الانعكاس الأول: الاتجاه نحو تطبيق المعايير الاقتصادية على الأنظمة التعليمية.

بما أن التعليم مشروع اقتصادي أيضا وليس فقط مشروع تنموي بيداغوجي، علمي إداري وثقافي، كما أن مداخلاته ومخرجاته شديدة الارتباط بعالم السوق التي أضحت متعولمة فإن عولمة منطق السوق بالصيغة النيوليبيرالية منذ أواسط السبعينيات على سائر القطاعات الاجتماعية منها التربية والتعليم .

هذا الاتجاه ما يفتأ يدخل إلى المنظومة التعليمية مفاهيم طالما اعتبرت من أدوات التحليل الاقتصادي كالمنافسة وكفاءة الأداء وتعظيم العائد وزيادة المردودية وتأكيد الربحية والإبداع والابتكارية وغيرها من المفاهيم المرتبطة باقتصاد المؤسسة الإنتاجية ، التي طالما كانت وطنية التمويل والعمالة والأصول ، فأصبحت مع ثورة الاتصالات والتغيرات في نمط تنظيم الإنتاج والتسويق إلى مؤسسة تتحرك في سوق كوكبية الحدود، مع عمليات الأقلمة والعولمة الجارية للمبادلات والمعاملات خاصة مع تزايد ظهور التجمعات الإقليمية وتطور مسار تحرير التجارة الدولية منذ الحرب العالمية الثانية مع الجولات الثماني للاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية التي توجت بتأسيس المنظمة العالمية للتجارة.

General Agreement ففي سنة 1994 م وقعت أول اتفاقية عامة لتجارة الخدمات، على اعتبار أن حوالي ثلثي الأنشطة For Trade and Services(GATS/AGCS) الاقتصادية في الاقتصاديات الصناعية تندرج ضمن قطاع الخدمات، وفيه أدرجت خدمات التعليم والتربية والتكوين والتدريب بكل أنواعها ومستوياتها ، مع أن خدمة التعليم والتربية ذات أبعاد لامادية: ثقافية، اجتماعية، سياسية، حضارية أيضا.

وقد أخذ مصممو الاتفاقية المبدآن الكبيران اللذان كانا أساسا لاتفاقية الغات المتعلقة بتجارة البضائع، وعمموهما على تجارة الخدمات، وهما: مبدأ الدولة الأولى بالرعاية ومبدأ المعاملة الوطنية. إن الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات تقنن لعملية تحرير تجارة الخدمات بشكل لا يقبل التراجع خلال مفاوضات دورية .

ولأن هذه الاتفاقية من خلال التعريف الإجرائي الذي تتبناه لمصطلح الخدمات تستبعد من قائمتها الخدمات الموضوعة تحت تصرف الإدارة الحكومية، وتلك التي لا تكتسي طابعا تجاريا (المادة 1.3 من الاتفاقية)، مما يوحي لأول وهلة بأن خدمات التربية ليست متضمنة فيها، إلا أن الواقع غير ذلك، فالمنظومة التربوية لا يمكنها أن تستجيب لهذه المعايير، طالما أنه لا توجد ضمن أفق تجاري أي منظومة تربوية تمول وتدار كليا من طرف الدولة.

فمعظم النظم التربوية تدخل ضمن المجال الذي تعنيه الاتفاقية ، ومعظم الدول لديها نظما تربوية خليط حيث يتعايش التعليم الخاص والعمومي جنبا إلى جنب بنسب متفاوتة، لذلك فقد أصبح خضوع قطاع التربية لقواعد اتفاقية تحرير قطاع الخدمات أمرا تلتزم به حوالي ثلث الدول العضوة (من 144 دولة إلى 2003 م) ، قبلت بإدراج قطاع التربية ضمن قطاع الخدمات، فقاعدة (الالتزام الصمت Standstill) تنص على أنه بمجرد أن يلتزم بلد التزاما معينا، فلن يكون بمقدوره أن يقرض قيودا جديدة على الممولين الأجانب للخدمات ، إلا أن يعوض البلدان المتضررة من تلك الإجراءات الحمائية، ولذلك نجد أنه لا توجد أي دولة فتحت قطاع التربية للمنافسة الحرة بلا قيود، نظرا للمخاوف التي تبديها إزاء الانعكاسات الثقافية والاجتماعية لفتح هذا القطاع الحساس، خاصة وأنه يتوقع عملا بقاعدة (Rollback) أن تفتح البلدان الأعضاء أسواقها تدريجيا ، لذلك نجد فرنسا قد أصرت على اعتماد قاعدة " الاستثناء الثقافي" الشهيرة، كما أن اليابان قامت بوضع عدة عوائق قانونية حمائية لثقافتها و" تربيتها" للحيلولة دون الانعكاسات السلبية المتوقعة من تحرير قطاع الخدمات.

إن المحاذير المختلفة التي أشير إليها والتي تنجم من آثار تطبيق الغات تهدد الكيانات التعليمية والبنى الثقافية الهشة للدول النامية، وأمام تردي الأوضاع الاجتماعية والمادية لأعضاء هيئة التدريس يترك المستقبل مفتوحا أمام سيناريوهات لا يمكن التنبؤ بها –ففي رأي الباحث –قد تحدث حركات نزوح داخل الدولة الواحدة ، بمعنى قد يقدم عضو هيئة التدريس في جامعة حكومية استقالته ليمارس التدريس داخل دولته ، ولكن في جامعة أمريكية أو ألمانية ، ويتقاضى راتبا يفوق راتبه بأكثر من 10 مرات، ثم أن ذلك لن يكلفه هموم الهجرة وآلام الغربة !!

لأجل ذلك نادت الكثير من الدول إلى ضرورة إعادة النظر وإيجاد آليات محكمة لضبط وسائل التعاطي مع هذه الاتفاقية بما يحقق لهذه الدولة اقتناص الفرص الإيجابية وعدم القضاء على بناها التعليمية الجامعية.

من هنا يسعى المقاولون من أرباب الشركات الكبرى الخاصة خاصة في البلدان الصناعية،

و" التسليع " على قطاع التعليم، La déréglementation لتعميم عملية تفكيك الضوابط فنجدهم يعززون موقفهم بالاستناد إلى رؤيتين: (7)

- الرؤية الأولى، يعبر هنا أرباب المؤسسات الموظّفة ، الذين يعتبرون أن نظاما تربويا محرر من رقابة الدولة ، ومقسم إلى هويات مستقلة بذاتها ومتنافسة ، يمكنه بشكل أفضل أن يتكيف – تلقائيا وبسرعة– مع التطلعات المتغيرة للأوساط الاقتصادية ومع التحولات التكنولوجية المتعاقبة.

- الرؤية الثانية، تستند إلى أن التخلي عن القطاع الخدماتي التعليمي العمومي، سيفتح تلقائيا آفاق أسواق جديدة ومربحة[8].

الانعكاس الثاني: الاتجاه نحو خوصصة التعليم.

ومن انعكاسات العولمة النيوليبيرالية على قطاع التعليم عبر العالم تزايد الأخذ بالخوصصة في خدمات التعليم والتكوين ضمن سيرورة تفكيك الدولة المتدخلة ، سيرورة مدعومة بعاملين أساسيين هما:

- انتشار وتعميم استخدام التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصالات(NTIC) ضمن ما يسمى بسياسات إقامة البنيات التحتية لمجتمع المعلومات التي تدخل أصلا ضمن الرهانات الاستثمارية لشركات المعلوماتية الكبرى (برامج، وعتاد، وأجهزة اتصال رقمية ، وشبكات أنترانت ، وإنترنت وأقراص مدمجة CD-ROM ، ومحاضرات عن بعد ، والجامعات الافتراضية).

- القيود المتعلقة بإدارة الميزانيات الحكومية، خاصة في البلدان الخاضعة لبرامج إعادة الجدولة لديونها الخارجية وبرامج التعديل الهيكلي في البلدان النامية، أو تلك التي في البلدان المتقدمة تعاني من استمرار النمو لكن بمعدلات ضعيفة.

ومنه تزايد اللجوء إلى صيغ جديدة لتمويل التعليم مثل: الرعاية المالية le sponsoring ونظام القروض الطلابية وعقود التوأمة بين الجامعات المحلية والأجنبية والتكوين حسب الطلب والتخفيضات الضريبية والدعم المالي الحكومي المباشر للقطاع الخاص التعليمي والبحثي من أجل التنمية .

وهذه بعض التقنيات والصيغ الجديدة التي تتبناها بعض الدول لتمويل التعليم العالي:

- تكييف مساهمة الطلبة المالية حسب أهمية الاختصاصات المسجل فيها (نموذج الجامعات الأسترالية).
- حرية تحديد حقوق التمدرس من طرف هيئات التدريس. (نموذج التعليم الجامعي النيوزيلاندي).
- إخضاع نسب رسوم التمدرس لمستويات الدخل العائلي للطالب (النموذج الجامعي البريطاني).
- تقديم معونات للطلبة محددة لزمن معين (النموذج الجامعي الهولندي).
- تقديم صيغ لتعويض تكاليف التعلم حسب مستوى الدخل (صيغ تلجأ إليها جامعات أسترالية، هولندية، نيوزيلاندية، سويدية الخ).
- تخفيضات ضريبية أو دعم غير مباشر لقطاع التعليم العالي الخاص ، (نموذج الولايات المتحدة).
- تقديم حوافز لهيئات التدريس الأجنبية والطلبة الأجانب للالتحاق بالجامعات الخاصة والتنافس على استجلاب أكبر عدد منهم بالتركيز على طلبة البلدان الغنية الخليجية ودول جنوب شرق آسيا الصاعدة اقتصادياً .. (9)

الانعكاس الثالث: سعي التعليم الحكومي لافتكاك مكان في الأسواق المندمجة.

تسعى المنظومة التعليمية الحكومية خاصة العليا لافتكاك حصة من السوق العالمية للتعليم من خلال تطوير هياكلها ومضامين برامجها وخدماتها لتوفير ميزة تنافسية لمخرجات التعليم لتساهم بها في نموها وتقدمها وتنميتها الوطنية ، فهذه وزارة التربية ووزارة الشؤون الخارجية لفرنسا تسعيان من

خلال إنشاء وكالة تربية فرنساEdufrance، مع إدارات الجامعات الفرنسية والمدارس الكبرى المتخصصة من أجل ترقية عرض التعليم العالي الفرنسي في السوق العالمية للتعليم العالي.

بينما تقوم حكومات دول الاتحاد الأوروبي ودول الشراكة الأورومتوسطية ، بتبني نظام الليسانس و الماستر والدكتوراهLMD الأنجلوسانكسوني لتمكين طلبتها من المنافسة في سوق تعليمية بحثية متعولمة .

ومن خلال تقارير المنظمة العالمية للتجارة يتبين أن عديد من الدول تجري عملية استبدال التشريعات التنظيمية التفصيلية الناظمة لقطاع التعليم العالي بـــ " قوانين – إطار " تحدد فقط الأهداف الكبرى التي ينبغي استهدافها ، تاركة للمؤسسات التعليمية كامل الحرية لتختار وسائل بلوغها.

الانعكاس الرابع: العولمة وتغير المناخ الثقافي للسياسات التعلي

تستند أطروحة التنمية من خلال المدخل التكنولوجي إلى المراهنة على أهمية التكنولوجيا في تغيير أساليب ونظم وفلسفة التعليم حيث تراهن على تأثير التغير التكنولوجي على عمليات الإدارة والتمويل والتدريس وصنع القرار والسياسات التعليمية وأساليب التوجيه داخل المنظومة وخارجها في سوق العمل المتحولة هي أيضا ، حيث تتجه تكنولوجيات الاتصال والمعلوماتية والإعلام الرقمية المتجددة إلى إدخال المنظومات التعليمية في جميع دول العالم في مرحلة حضارية انتقالية تجريبية تنقلها من عصر إلى عصر معيدة تشكيل جميع الأنساق الاجتماعية تشكيل جديدا.

الانعكاس الخامس: العولمة وتغير العلاقة بين عالمي العمل و التعليم (10)

للعولمة علاقة بظهور مجتمع الخدمات مجتمع اقتصاد المعرفة ومجتمع المعلومات المجتمع ما بعد الصناعي أو الفائق التصنيع ، أحدث ويحدث قطيعة مع نظم ألفناها ومهن ومسارات ترقية تتميز بالاستقرار والرتابة ، فالاختراعات تتسارع والتطوير في التقنيات تترى أجيالها ، مع تناقص لكلفتها وإمكانيات تسويقها ، وتحول للتقنية من تقنية نخبوية إلى تقنية جماهيرية.

إنها بيئة عمل تتميز بالتنافسية الشديدة ، حرب المعايير الاجتماعية والاقتصادية والتأهيلية المستعرة والمتزايدة فيما يتعلق بنوعية وكلفة المنتجات والخدمات مع ما تتطلبه من تطوير مهارات تعليمية وخبرات مهنية، ومنه فقدان أعلى المهارات لفرص العمل بسبب تضخم أعداد الخبرات عالمياً، انفتاح أسواق العمالة، انهيار الحدود الوطنية جمركياً، وهشاشة إجراءات حماية العمالة الوطنية.

لقد انتهى عهد الرعاية التي توفر الضمانات الوظيفية الدائمة والمداخيل المستقرة والتقديمات الاجتماعية والصحية والتربوية المغرية. فالشركات الكبرى أصبحت تستقطب عمالة متعددة الجنسية بمختلف أشكال التعاقد عبر التوظيف الخارجي عبر عقود بالبريد الإلكتروني لإنجاز أعمال إلكترونيا وتحويل أموال أجور إلكترونيا أيضا بعزل عن تدخل السلطات الحكومية.

إنها علاقات عمل يتلاشى فيه العنصر الإنساني، التعامل عبر الآلة للتعاقد وللترقية ودفع الأجر والتسريح فلا قوانين عمل تقدم ضمانات دائمة للعمالة، مما يثير لدى الإنسان العامل شعورا متزايدا بالاستفراد أمام آلة السوق وقوانينها غير الرحيمة أحيانا كثيرة.

فالبطالة تصبح واقعا فعليا واحتمال يواجه الطبقة الشغيلة ويزيد من قلقها على المستقبل ومن صعوبة تخطيط الحياة العادية وعدم القدرة على تلبية مستلزمات الحياة اليومية بسهولة بمداخيل منتظمة ، إذ خزان من البطالين ضروري لإدارة اقتصاد العولمة لتجويد الإنجاز وارتفاع الخبرات والمهارات وقلة الكلفة والقبول بشروط عمل أقل تطلبا من حيث التقديمات والضمانات.

إضافة إلى زوال بعض المهن الوسطاء كالتوزيع والتسويق والمبيعات أصبحت تتم عبر الإنترنت وسوق الإعلانات والمبيعات المباشرة دون الحاجة لوسطاء. سوق الاقتصاد الإلكتروني المنافسة للوسطاء.

II ثانياً : الحكامة الجامعية العربية في ظل اقتصاد المعرفة.

من خلال كل ما سبق يمكن إن الانعكاسات العولمية أثرت على نسق التعليم العالي ومنه التعليم العالي في الدول العربية التي تتطلب إعادة النظر في المناهج التعليمة وآليات التسيير وأنظمة التمويل .

ترجع الجذور التاريخية لمصطلح الحكامة Governance إلى الثلاثينيات من القرن الماضي بعد أن أخذ الاقتصاد العالمي في التعافي من الأزمة الاقتصادية العالمية التي ألمت به ، إذ طرحت الضرورة لتحكيم النشاط الاقتصادي وعمل الشركات والمؤسسات الخاصة بالشكل الذي يضمن الحفاظ على توازن السوق وضمان الشفافية والمسؤولية في العمل من أجل المحافظة على الأهداف العامة للمجتمع دون إهمال المصلحة الخاصة[11].

بينما نجد " فرنسيس فوكوياما Francis Fukuyama" في تعريفه للحكامة أنه يركز على ضرورة نشر القيم الديمقراطية من خلال تبني مبدأ المساءلة والشفافية ، وتنمية المجتمع من خلال اعطاء الأهمية للبنية التحتية [12].

ومن جهة ثانية أيضا فحكامة الشركات والمؤسسات تقوم على مبدأ تعزيز وتكريس الشفافية والكفاءة من أجل تثبيت منافستها في الأسواق ، كذالك احترام سيادة القانون والتحديد الواضح لقواعد العمل وتوزيع المسؤوليات والصلاحيات بين مختلف السلطات الإشراقية والتنظيمية والتنفيذية للمؤسسة [13].

فحكامة أو حوكمة الشركات تعني تقليل حالات عدم الكفاءة والاختيارات السلبية ، فهي طريقة للرقابة على الأداء بتطبيق الإجراءات المضادة المناسبة ، والتعامل بشفافية ونزاهة ومسؤولية ، فهي تنظم الطريقة التي تكون فيها الشركات مسئولة تجاه المساهمين والجمهور ومراقبة الإدارة التنفيذية للمؤسسات في تسيير أعمالها [14].

ومن خلال ما سبق فإن مصطلح الحكامة هو عبارة عن آلية قانونية تعتمدها المؤسسات والمنظمات من أجل التحكم في العلاقات التنظيمية وإعطائها طابع المسؤولية التي تقع على عاتق الأطراف الأساسية التي تتحكم في سير وأداء هذه المنظمات ، من أجل تحقيق الأهداف العامة والتخفيض من حدة الصراعات الداخلية التي عادة لا تخدم مصلحة المنظمات والمؤسسات ، فالحكامة هي أسلوب ديمقراطي للنهوض ليس فقط بالشركات والمؤسسات والمنظمات وإنما أيضا بالمجتمعات ككل.

مفهوم الحكامة الجامعية:

نتيجة للأزمات التي عرفتها الجامعات خاصة في دول العالم الثالث ، هذه الأزمات التي تعبر عن وضعية كارثية تعيشها المؤسسات التعليمية أثرت وبشكل مباشر على وظائفها وتطورها العلمي ، فالأزمة كانت أزمة تعامل الإدارة مع أعضاء هيئة التدريس وانشغالات الطلبة ، الأمر الذي أفقد القرارات الإدارية صبغتها التشاورية والتشاركية ، كذالك صياغة ورسم الخطط والبرامج والمقررات الدراسية الذي تنفرد به الإدارة الجامعية ، الأمر الذي يؤثر على تعزيز القيم الديمقراطية ويرهن نجاح عمليات الإصلاح ، علما أن المؤسسات الجامعية باتت تعمل في بيئة دولية تتسم بالتنافسية في برامجها وأبحاثها وما تقدمه من أجل تنمية مجتمعاتها المحلية وخدمة اقتصادياتها الوطنية (15).

ويعرف البنك العالمي الحكامة الجامعية على أنها الآلية التي تتمكن مؤسسات التعليم العالي من التحكم في هياكلها وأنشطتها والإجراءات التنظيمية والتنفيذية ، وتمكين العاملين من المشاركة في تخطيط وتوجيه سياسات المؤسسة فهي المفتاح الرئيسي لعمليات الإصلاح (16).

وتعرف الحكامة الجامعية أيضا على أنها الطريقة التي يتم من خلالها توجيه أنشطة الجامعة وإدارة أقسامها العلمية وكلياتها ومتابعة تنفيذ خطتها الإستراتيجية العامة (17).

فالحكامة الجامعية تعني جودة من ما تقدمه هذه المؤسسة من خدمات تعليمية ، والأساليب المتبعة في صياغة القرارات التي تحدد مسار الجامعة وما

مدى نطاق المشاركة في اتخاذ هذه القرارات ، كذالك مدى تطبيق الشفافية وإعمال مبدأ المسؤولية والمحاسبة في الجامعة، خاصة في ما يخص اتخاذ القرارات، يمكن من خلال ما سبق تعريف الحكامة الجامعية على أنها مجموعة النظم والقوانين والقرارات التي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء [18].

من خلال التعريفات السابقة المقدمة حول الحكامة الجامعية نستنتج أن الحكامة هي أداة ووسيلة من أجل إعطاء بعد آخر للإصلاحات الجامعية،هذا الإصلاح يكون مبني على أساس مشاركة الجميع في اتخاذ القرارات المرتبطة بالمنظومة التعليمية الجامعية، كذالك تحمل المسؤولية في إطار الشفافية في العمل والمحاسبة، وذالك تحسين وضع الجامعة سواء على مستوى التكوين والتأطير الأكاديمي باختيار أحسن البدائل الممكنة وتجسيد الديمقراطية التشاركية.

أهمية الحكامة الجامعية:

تبرز أهمية ودو الحكامة في الجامعات بعد بروز ظاهرة العولمة أين أصبحت الجامعات مفتوحة على بعضها البعض في بيئة تنافسية تتميز بالتطور السريع والاستجابة للاحتياجات البيئية، في هذه المرحلة عرفت معظم الجامعات الدولية عمليات إصلاح سواء على مستوى هياكلها أو برامجها ومقرراتها أو حتى على النظم المتبعة بما يكفل الحفاظ على دورها واستمرارية عملها تماشيا مع التطورات الحديثة المتسارعة .

III آليات تطبيق الحكامة في مؤسسات التعليم العالي(في العالم العربي):

لقد سبق وأن أشرنا سابقا أن مفهوم الحكامة سبق تطبيقه من أجل النهوض بأدائها وتحسين الميزة التنافسية لديها . أما آليات الحكامة التي ابتعتها المؤسسات والشركات فيمكن اجمالها فيما يلي[19] : الانضباط والذي يعني

اتباع الأسلوب الأخلاقي المناسب، الشفافية وتكون بتقديم الصورة الحقيقية عن ما يحدث فعلا، الاستقلالية التي تنعدم معها الضغوط والتأثيرات الأخرى، المساءلة، والعدالة أي مسؤولية جميع الأطراف ذوي المصلحة، المسؤولية التي تتطلب احترام الأطراف ذوي المصلحة والمسؤولية الاجتماعية أي النظر إلى الشراكة كمواطن جيد [20].

إذا كانت هذه الآليات المذكورة سابقا ساهمت في حكامة المؤسسات والشركات فكيف يتم إسقاطها على مؤسسات التعليم العالي، و الإجابة على هذه الإشكالية أن مؤسسات التعليم العالي المعاصرة تخلت عن طابعها التقليدي فهي إضافة إلى كونها مؤسسات قائمة بذاتها ولها مداخلات ومخرجات وبيئة داخلية وخارجية فهي بحاجة إلى الحكامة من أجل تطوير أدائها والنهوض بأنشطة البحث العلمي وتحقيق الميزة التنافسية التي تحسن وضعها العالمي ، وفيما يلي آليات تطبيق الحكامة في مؤسسات التعليم العالي:

01- وضوح الأهداف والاستراتيجيات:

ويكون ذالك بوضع نظام عام داخلي لتحديد الأهداف ومتابعة التنفيذ، ومعايير موضوعية لقياس الأداء، كذالك ضرورة التحديد الدقيق لنوعية الخريج المطلوب بحيث تكون له القدرة على المنافسة الدولية والتفاعل مع سوق العمل ، ففي ضل الضبابية وعدم وضوح الأهداف والإستراتيجية لا يمكن للجامعة تقديم الكثير ، فالحكامة الجامعية تتطلب الرؤية الواضحة للأهداف والاستراتيجيات المتبعة.

02- استقلالية الإدارة الجامعية:

وتكون هذه الاستقلالية بترك مهمة الإشراف على خدمة التعليم العالي للجامعة وذالك من أجل تمكينها من المنافسة والجودة، بدلا من الإشراف الكلي

للهيئات الحكومية عليها الذي من شأنه أن يؤثر على عملها خاصة في ظل انتشار الجامعات الخاصة التي برزت كمنافس حقيقي للجامعات العمومية سواء من حيث التسيير الإداري أو الإشراف البيداغوجي أو نوعية خريجي الطلبة وجودتهم، وعليه فالاستقلالية تضمن للجامعة حرية اختيار البرامج التدريسية المناسبة كذالك ترقية أعضاء هيئة التدريس بعيدا عن العوائق البيروقراطية مما يجعل الباحث مهتما أكثر بالبحث العلمي ولا ينشغل بالمشاكل الإدارية التي لا تخدمه هو شخصيا ولا تخدم الجامعة كذالك ، والاستقلالية أيضا تضمن تطوير الأنشطة الاقتصادية للجامعة من أجل الحصول على التمويل اللازم للعملية التعليمية، والأهم من ذالك كله أن هذه الاستقلالية تضمن عدم إجبار الجامعات على إتباع وقبول سياسات تتعارض مع رؤيتها وتوجهاتها الأكاديمية.

03-مشاركة أعضاء هيئة التدريس والطلاب في إدارة الجامعة:

من أجل تعزيز الديمقراطية في اتخاذ القرارات وصياغة الأهداف العامة تفرض الحكامة على الجامعة اشراك الأساتذة والطلبة ، باعتبارهم جزء أساسي من المؤسسة التعليمية وأن مساهمتهم في تطوير الجامعة وإنجاح العملية التكوينية مرتبط بمدى استجابتهم مع برامج الاصلاح المعتمدة والمتبعة، وتكون المشاركة من خلال الانتخابات الجامعية التي تنمي العلاقات مع الإدارة، والمشاركة تفرض التوجه نحو اللامركزية والمشاركة المجتمعية في إدارة التعليم العالي ، وتوسيعا لدائرة المشاركة فإن الحكامة تشمل مشاركة المستويات الأقل في الهياكل الإدارية من المشاركة في صنع القرار على اعتبار أنهم جزء من النظام الكلي للتعليم العالي.

04- الشفافية في الإدارة الجامعية:

الشفافية هي أساس نجاح أي نشاط سواء كان إداري اقتصادي وحتى تعليمي، فالشفافية في الإدارة الجامعية تعني تحديد أدوار ومهام القائمين بالعملية

التعليمية بدقة وشفافية مع ضمان تفرغ أعضاء هيئة التدريس لعملهم العلمي والأكاديمي، والشفافية أيضا تفرض وتحتم الالتزام بالمعايير والقيم والعدالة في اختيار القيادات الجامعية وأعضاء هيئة التدريس، ذالك أن نجاح أي جامعة في أي مكان في العالم هو بضرورة الحال يعبر عن نجاح إدارتها، في التعامل مع المتغيرات البيئية الداخلية والخارجية، وعلى أساس فالاختيار الجيد للكادر الإداري الذي يكون على أسس موضوعية وعلمية من شأنه أن يزيد في رقي وتقدم هذه الجامعات ويقلص كثيرا من الصراعات التي غالبا لا تخدم مصلحة البحث العلمي ، فالشفافية أكثر من ضرورة للإدارة الجامعية [21].

05-توفير آليات المساءلة وتقييم الأداء:

من الضروري أن تضم الجامعة لدى مصالحها الإدارية هيئة إدارية عليا تتولى تقييم الأداء ومحاسبة أي تقصير ، فالمنافسة تعني ضرورة الانضباط والوقوف الفعلي على الواقع الحقيقي ، وتقييم الأداء يستدعي ايضا ضرورة انشاء مركز لجودة الأداء داخل الجامعة ، هذا المركز يسهر على تحسين أداء الأساتذة وتدريبهم على مهارات جديدة كذالك يعمل هذا المركز على متابعة المستجدات التي العالمية للتعليم العالي في العالم ، وتدعيما له فإنه كذالك يوصى أيضا بإنشاء هيئة لضمان الجودة والاعتماد ، وتكون هذه الأخيرة على شكل هيئة مستقلة ، وفي هذا الصدد فإن هذه الآلية من شأنها المحافظة على استقرار الجامعة والانضباط لدى أعضاء هيئتها التدريسية ، إن اللامبالاة في بيئة تنافسية علمية يعني فقدان الجامعة لدورها العلمي وبالتالي يصبح تصنيفها الدولي آخر اهتماماتها [23].

06- تعاون الجامعة مع البيئة المحيطة:

إن الجامعة نظام مفتوح يتأثر بمتغيرات البيئة الداخلية أو الخارجية ، فالحكامة تستلزم أن تكون الإدارة الجامعية في تعاون مع هذه البيئة وفي تعاون

إيجابي كذالك ، وعلى هذا الأساس يستلزم على الإدارة إنشاء مجالس علمية تعمل على دراسة واستشراف الطلب المتزايد على التعليم، وذالك من أجل تحديد الأعداد المناسبة من الطلبة من أجل تحديد الامكانيات الفعلية للجامعة وتفادي الضغط والتراكم الطلابي الذي لا يخدم الطلبة ويؤدي إلى تمييع التكوين وحتى الشهادة الممنوحة ومن جهة أخرى لا يخدم مكانة الجامعة على صعيد التصنيفات الدولية والعالمية ، والتعاون أيضا يكون بين وزارة التعليم العالي على اعتبارها وصية على مؤسسات التعليم العالي وبين وزارة التربية ، باعتبار أن مخرجات المنظومة التربوية هي مدخلات منظومة التعليم العالي ، فالتعاون يكون على أساس جودة خريجي الثانويات وتزويدهم بالمعارف والمهارات اللازمة حتى يسهل عمل الجامعة في تكوينهم وتأهيلهم للبحث العلمي ، كذالك يجب أن يشمل هذا التعاون الجامعة والمؤسسات الاقتصادية والمنظمات الأخرى، على اعتبار أن الجامعة تستجيب لمتطلبات سوق العمل وتنسيق برامجها التكوينية والتخصصات مع ما يطلبه هذا السوق الذي يعرف في الآونة الأخيرة تطورا بارزا وسريعا ، كذالك يشمل هذا التعاون تمويل المشاريع البحثية الجامعية وتوفير فرص تطبيقية للطلبة من أجل دعم تكوينهم النظري مما يعزز من قدرتهم على التعامل مع التحديات البيئية . فالتعاون يضمن للجامعة عدم عزلتها و انقصا فها عن الواقع الحقيقي.

IV الحكامة الجامعية والتصنيفات العالمية:

بظهور التصنيفات الدولية للجامعات وترتيبها حسب معايير علمية مدروسة من درجة الحكامة الجامعية ، فالتصنيف العالمي لكبريات الجامعة يستلزم التركيز على ثلاثة متغيرات رئيسية وهي الموهبة ووفرة التمويل

والحكامة ، فالأولى الموهبة تعني أن تتوفر الجامعة على أعضاء هيئة التدريس ذات الكفاءة والفعالية مما يساهم في رفع وتيرة البحث العلمي والوصول إلى النتائج ذات القيمة والأهمية خاصة تلك التي من شأنها أن تعطي دفعا قويا لتطور العلوم وتخدم المسيرة التنموية ، أما الثانية والمتمثلة في التمويل الكافي لسير أنشطة هذه الجامعات ودعم مشاريع البحث العلمي التي تضمن لها المنافسة ليس فقط في احتلال المراتب الأولى عالميا وإنما كذالك استقطاب حتى رؤوس الأموال فالنجاح لا يعني فقط احتلال المراتب الأولى وحصد الجوائز العالمية وإنما كذالك كسب ثقة المستثمرين الأمر الذي يعني تعدد وتنوع مصادر التمويل ، أما النقطة الثالثة التي يركز عليها التصنيف العالمي للجامعات فهي الحكامة فبدون هذا العنصر الأساسي والرئيسي لا يمكن للجامعات أن تصل إلى مصاف العالمية ، فهي بمثابة البوصلة التي تساعد في تحديد الأهداف بدقة وتحديد المسؤوليات ، فالحكامة لا توصل الجامعات إلى مصاف العالمية والمراتب الأولى فحسب فهي كذالك تساعد في المحافظة على المراتب المتوصل إليها وتساهم كذالك في ترقيتها وتطويرها وتقدمها.

01- مفهوم التصنيفات العالمية للجامعات:

من بين تبعات وإرهاصات ظاهرة العولمة ظهور ما يعرف بالتصنيفات الدولية للجامعات Globalization Internationalization أين تم كسر جميع القيود والحواجز السياسية والاقتصادية أمام الدول ، ومن بين المؤسسات التي أفرزتها هذه الظاهرة الكونية الجديدة نذكر منظمة التجارة الدولية OMCهذه المنظمة التي تسعى جميع دول العالم الانضمام إليها والانخراط في منظومتها تضع من بين شروطها وأبرزها ضرورة الاستثمار في التعليم وعلى وجه الخصوص

التعليم العالي[23] ، على اعتبار أن الجامعات هي المصدر الرئيسي لصناعة الرأسمال البشري وفي هذا الصدد ظهرت عدة مؤسسات متخصصة في قضايا الجودة التعليمية بحيث يصبح التحكم في مدخلات التعلمية والمخرجات كذالك بما يتوافق ويتناسب وسوق العمل ، وبهذه الجودة التعليمية والخدماتية وحتى الاستشارية تمكن من تحسين وضع الجامعة في التصنيفات العالمية وفيما يلي أبرز التصنيفات العالمية للجامعات:

تصنيف ويب ماتريكس webmatrix : يصدر عن مركز أبحاث تابع لوزارة التربية في إسبانيا ، والهدف الرئيسي لهذا التصنيف هو تشجيع النشر على شبكة المعلومات الأنترنت وليس ترتيب أو تصنيف الجامعات ، ويعتمد على قياس أداء الجامعات من خلال مواقعها الإلكترونية ، ويهدف أيضا الى تشجيع نشر الأبحاث العلمية مجانا على الشبكة العنكبوتية (الأنترنت) ، من خلال تقييم مدى توافر المعلومات العلمية على صفحة الجامعة الالكترونية.

وعليه فإن هذا الموقع يدعوا مؤسسات التعليم العالي لتحسين صورتها على المواقع الالكترونية وتسهيل عملية الحصول المجاني للمعلومات AccessOpen ونشر نتائج البحث العلمي ، فهذا التصنيف لا يركز على جودة التعليم العالي وحركية البحث العلمي بقدر تركيزه على نشر الأبحاث العلمية ومدى اهتمام الجامعات والمؤسسات الأكاديمية بالنشر على مواقعها الالكترونية وتسهيل الوصول لهذه النتائج العلمية وفيما يلي أهم المعايير والمقاييس التي يركز عليها webmatrix في تصنيفه للجامعات والمؤسسات الأكاديمية الدولية:

الجدول رقم (01) معايير webmatrix لتصنيف الجامعات الدولية

المعيار	الوصف	النسبة
الحجم	حجم الموقع	%20
مخرجات البحث	الملفات الثرية	%15
	علماء	%15
الأثر	الرؤية للرابط	%50

المصدر : عبد الرحمن بن أحمد صائغ ص : 26.

تصنيف التايمز THE TIMES – QS: يتولى القيام بهذا التصنيف شركة علمية مهنية متخصصة لها مكاتب في كل من لندن وباريس وسنغافورة وفروع أخرى في مختلف أنحاء العالم هذه الشركة والتي تدعى (كواكواريليسيمندوس symondsQuacquarelli) والتي تأسست سنة 1990 ، وبخلاف التصنيف السابق الذي يهدف إلى تشجيع نشر الأبحاث في الشبكة العنكبوتية و اتاحة سهولة الوصول إليها ، فإن هذا التصنيف (THE TiMES – QS) يهدف إلى الرفع من مستوى المعايير العالمية للتعليم العالي وإجراء مقارنات لاختيار البرامج التدريسية من اختيار أحسن 500 جامعة حول من بين أكثر من 30 000.00 جامعة موجودة في العالم ، خاصة فيما يتعلق تدريس العلوم التقنية ، وتتوج هذه المقارنات باصدار دليل جامعي يساعد الطلاب والشركات المهنية المستثمرة في قطاع التعليم العالي باختيار أحسن المؤسسات ، هذا وقد صدر أول تصنيف لهذه الشركة سنة 2005 وتم نشره في مجلة التايمز للتعليم العالي، واستمرت هذه

الشراكة الى غاية 2009 بين مجلة التايمز للتعليم العالي وشركة QS أين أصدر كل منهما في سنة 2010 تصنيفا منفصلا عن الآخر[24].

ومن بين أهداف هذا التصنيف الرفع من مستوى الزيادة العالمية للجامعات كما يهدف بالتعريف بها أيضا من خلال استعراض النتائج والاستبيانات سواء في العلوم الاجتماعية أو الإنسانية ، علوم الطبيعية علوم الطب والحياة العلوم الاجتماعية والإدارة العلوم التقنية والهندسة ، أما عن المؤشرات التي يعتمد عليها تصنيف THE TIMES – QS فهي ستة مؤشرات يمكن إيجازها فيما يلي:

01- مؤشر تقويم النظير: من خلال تقييم الخبراء المختصين في مجال التعليم العالي ورأيهم حول مستوى تقدم الجامعات كذالك آراء المشاركين بتقييم مؤسساتهم إضافة إلى بعض المتغيرات الأخرى.

02- نسبة أعضاء هيئة التدريس للطلاب: ويرتبط هذا المؤشر بأحد عناصر الجودة الشاملة إذ تعبر النسبة المتوازنة بين أعضاء هيئة التدريس عن جودة العملية التدريسية.

03- البحوث والإشارة العلمية : يشجع هذا المؤشر الأساتذة الجامعيين على النشر خاصة في المجلات العلمية العالمية المحكمة ، كما أن نسبة الإشارة المرجعية لهذه الدراسات والنتائج في الأبحاث العلمية.

04- مؤشر تقويم سوق العمل : فالجامعات العالمية يحظى طلابها بقبول كبير في سوق العمل وفي بعض الحالات تكون اتفاقيات بين المؤسسات الجامعية والشركات والمنظمات على توظيف خريجي هذه الجامعات ، مما يعكس قيمة الشهادة التي تمنحها والمهارة العالية التي يتمتع بها الطلاب في

وجود الحلول والبدائل التي من شأنها أن ترتقي بالشركات الاقتصادية وتضمن لها الميزة التنافسية.

05- مؤشر الأساتذة الأجانب : مثلما ذكرنا سابقا فإن الجامعات لم تعد تعرف بالمفهوم التقليدي القائم على نشر العلم والمعرفة ، فهي أصبحت إلى جانب ذالك تعمل على استقطاب أحسن الكفاءات التي تمكنها من المنافسة الدولية ، فالجامعات الناجحة هي من تضم في صفوفها أعضاء هيئة تدريس أجنبية كفؤى .

06- مؤشر الطلبة الأجانب : من البديهي أن الطلبة الأجانب يقومون بقصد أحسن الجامعات العالمية وهذا بالنظر لجودة الخدمات التعليمية التي تقدمها كما أن نسبة الطلبة الأجانب يجب أن تكون متنوعة أي من جميع القارات حتى لا يخرج هذا المؤشر عن صياغه الحقيقي .

ويمكن عرض هذه المؤشرات الستة ونسبها المئوية في الجدول التالي:

الجدول رقم (02): معايير تصنيف THE TIMES – QS

	المؤشر	الوصف	النسبة
01	تقويم النظير	استطلاع آراء النظراء من الجامعات الأخرى	%40
02	معدل استاذ/طالب	مجموع النقاط على معدل أستاذ طالب	%20
03	البحوث والإشارة العلمية	معدل نشر لكل عضو هيئة تدريس	%20
04	تقويم سوق	استطلاع آراء جهات	%10

	العمل	التوظيف	
05	الأساتذة الأجانب	نسبة الأساتذة الأجانب من التعداد الكلي	%05
06	الطلبة الأجانب	نسبة الطلبة الأجانب من مجموع الطلبة	%05

جـــ – تصنيف شنغهاي Ranking Shanghai *Jiao* TangInternational. يعتبر هذا التصنيف الأكثر موضوعية وعلمية وأكاديميا (Academic Ranking of WorldUniversities / ARWU) إذ يصعب الكثير من الجامعات تحقيق المعايير التي يتطلبها هذا التصنيف، وقد كانت الغاية الأساسية والرئيسية من هذا التصنيف هو معرفة موقع ومكانة الجامعات الصينية بين نظيراتها في العالم أما الهيئة المشرفة على هذا التصنيف فهي جامعة "جياوتونغ شنغهاي" وكان أول إصدار لهذا التصنيف سنة 2003 ومن جهة ثانية أيضا فإن اللجنة العلمية المختصة التي توكل لها مهمة فحص الجامعات تمويلها مستقل عن أي هيئة يمكن ان تؤثر على أدائها ، ويصدر هذا التصنيف مرة واحدة في العام ويشمل فحص حوالي 2000 جامعة حول العالم من بين 10 000 عشرة آلاف جامعة مسجلة في منظمة اليونسكو ثم يختار من بين الألفين جامعة حوالي ألف 1000 جامعة مسجلة في اليونسكو ثم يقوم بترتيب أحسن 500 جامعة حول العالم في شهر سبتمبر من كل سنة ، ويمنع نشر باقي القائمة ، الأمر الذي جعل كبريات الجامعات العالمية تتنافس وفق هذه المعايير التي وضعها تصنيف شانغهاي[25].

أما عن المعايير والمؤشرات التي يعتمدها تصنيف شنغهاي Ranking Shanghai Jiao TangInternational للجامعات العالمية فهي تتمثل في أربعة مؤشرات رئيسية يمكن إجمالها فيما يلي:

01- المعيار النوعي للتعليم : ويركز هذا المؤشر على خريجي الجامعات ويقصد بهم كذالك النخبة التي تمكنت في الحصول على جائزة نوبل ، إذ يرجع هذا المعيار الفضل للمؤسسات الجامعية التي تكونوا فيها وتخرجوا منها.

02- المعيار النوعي لأعضاء هيئة التدريس : يركز على أعضاء هيئة التدريس الذين يزاولون نشاطهم بالجامعة والذين حصلوا على جوائز نوبل أو ميداليات تميز ، ويتم الاستشهاد بدراساتهم وأبحاثهم في 21 قاعدة بيانات علمية.

03- معيار المخرجات البحثية : ويركز على عنصر النشر في المجلات والدوريات العلمية المحكمة ، خلال الخمس السنوات الأخيرة ، والاستشهاد بنتائج هذه الأبحاث في قواعد البيانات في مختلف التخصصات العلمية الطبيعية والاجتماعية.

04- معيار الأداء العام للجامعة : ويتم احتسابه من خلال المعايير الثلاثة السابقة الذكر أي عدد الكوادر الإدارية التي تنتسب للجامعة.

وفيما يلي الجدول رقم (03) الذي يوضح المعايير المتبعة في تصنيف شنغهاي والنسب الموزعة على كل مؤشر أو معيار Ranking Shanghai Jiao TangInternational

المعيار	المؤشر	المتغير	النسبة
جودة التعليم	خريجو الجامعة الحاصلون على جائزة نوبل أو ميداليات عالمية أو أوسمة فليدز للرياضيات ومختلف التخصصات	الخريجون	%10
نوعية أعضاء هيئة التدريس وجودتها	الأعضاء في الجامعة الحاصلون على نوبل أو ميداليات عالمية أو أوسمة فليدز للرياضيات ومختلف التخصصات	الجوائز	%20
	أعلى اسناد للباحثين في 21 تخصصا علميا	((HiCi) الأكثر إشارة	%20
الإنتاج البحثي	الأبحاث المشار إليها في دليل النشر العلمي Citation ScienceExpanded – Index ودليل النشر للعلوم الاجتماعية Social Index Citation Science ودليل النشر للفنون والعلوم الإنسانية Index Citation Humanities &Arts	(PUB) النشر	%20
الانتاج الأكاديمي مقارنة	مؤشر الأداء الأكاديمي للجامعة rpe academic capita Per institute an of formance	(PCP) الأداء	%20

بحجم المؤسسة Capita PerPerformance	ويحتسب من خلال الدرجات التي تحصل عليها الجامعة في النسب الثلاث الأولى الكوادر الأكاديمية نسبة الانفاق على البحث العلمي وفي بعض الحالات توزع الدرجات على باقي المؤشرات الأخرى	للكل	
المجموع			%100

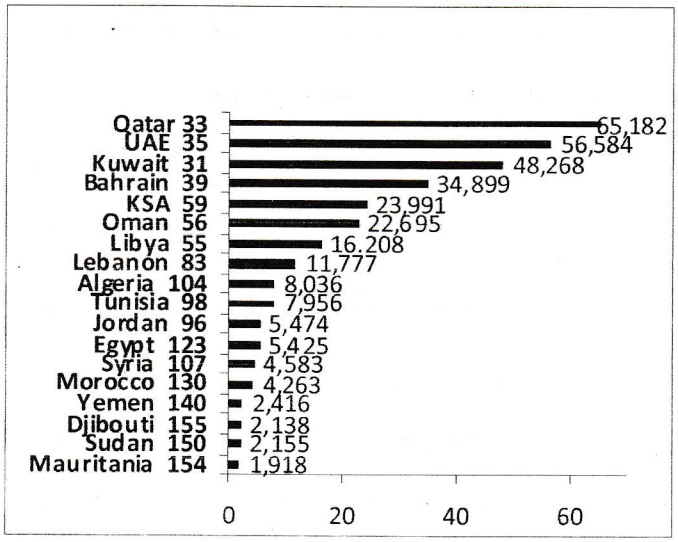
الجدول رقم (03) تصنيف شانغهاي للجامعات العالمية

إن المتتبع لتصنيف "جامعة شانغهاي" يجد فيه أن الجامعات الأمريكية تحتل المراتب الأولى فيه تليها في المرتبة الثانية الجامعات الأوربية كذالك بعض جامعات العالم ، وهو ما يعكس سياسة الانفاق على التعليم العالي والبحث العلمي المتبعة لدى هذه الدول.

د- سياسات الانفاق على التعليم العالي والبحث العلمي: تعرف سياسة الإنفاق على التعليم العالي على أنها "مجموع الموارد المالية المخصصة للتعليم الجامعي من الموازنة العامة للدولة ، أو بعض المصادر الأخرى مثل الهيبات والتبرعات والرسوم الطلابية أو المعونات المحلية والخارجية وإدارتها بفعالية بهدف تحقيق أهداف التعليم الجامعي خلال فترة زمنية محددة"[26] هذا ولقد شهد العالم زيادة في حجم الانفاق على التعليم خاصة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ، أين ازدادت فرص التعليم العالي لفئات واسعة من المجتمع الأمر الذي جعل حكومات الدول الغربية تستجيب لهذه الزيادة في عدد الطلاب بزيادة حجم الانفاق ، كما برزت أيضا أهمية البحث العلمي ليس فقط في إعادة الاعمار الناجم عن دمار الحرب العالمية الثانية ، وإنما أيضا من التنافس في

ميدان البحوث العلمية والتقنية التكنولوجية ، الأمر الذي رفع من مكانة هذه الجامعات وجعلها تحتل المراتب الأولى في تصنيف "شانغهاي العالمي" ، والنظرة العامة للدخل الفرد من الناتج المحلي في الدول العربية هو جد متباين فهناك دول يرتفع فيها دخل الفرد من الناتج المحلي حتى من الدول المتقدمة ، هذه الدول في معظمها تعتمد في اقتصادها على الريع البترولي ، وتتمركز بصفة خاصة في منطقة الخليج العربي ، وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

دخل الفرد من الناتج المحلي في الدول العربية 2008

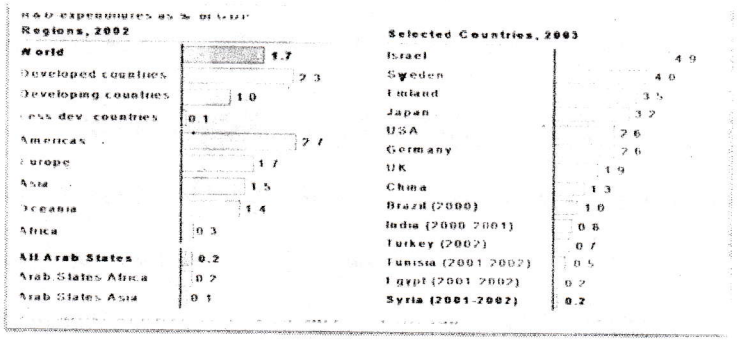


Source: UNDP (2009) Human Development Report; World bank (2010)World Development Indicators

بينما نجد نسبة الانفاق على البحث العلمي في الوطن العربي جد ضئيلة ، مقارنة بالانفاق العالمي على البحث العلمي والتعليم العالي، ويعتمد

الانفاق على التعليم العالي في الدول العربية بنسبة 80% إلى 90% على الانفاق الحكومي بينما نجد العكس في الدول المتقدمة ، إذ تقدر نسبة الانفاق العربي في البحث العلمي والتعليم العالي 0.2% من الانفاق العالمي بينما في إسرائيل تقد نسبة الانفاق على التعليم العالي 0.7% من الانفاق العالمي ، بينما تحتل الولايات المتحدة الامريكية الصدارة بنسبة 35% تليها الدول الاسكندنافية ، كما نجد المفارقة اكثر في الدول العربية أن البلدان النفطية الغنية انفاقها على التعليم العالي والبحث العلمي اقل مما هو موجود في الدول العربية غير النفطية (27).

نسبة الإنفاق على البحث العلمي والتطوير من الناتج القومي الإجمالي GDP%



وفي هذا الصدد نجد أن الدول العربية ومنها المغاربية لا تقدم إحصائيات دقيقة لصندوق النقد الدولي حول واقع الانفاق على التعليم العالي والبحث الأمر الذي يزيد من تعقيد المشاورات التي يمكن أن يقدمها البنك العالمي لهذه الدول حتى تتمكن من الارتقاء به في المصاف المطلوبة، ولذا نجد أن البنك الدولي لا يضع إحصائيات لبعض الدول العربية نظرا لعدم تقديمها أو انها تعطي أرقاما مبالغا فيها (28).

وقد خطت عديد الجامعات العربية خطوات ملموسة في اتجاه التجديد التكنولوجي وصناعة المحتوى العلمي من خلال تركيز حاضنات للأعمال في عديد الأقطار مثل تونس والأردن ومصر والإمارات العربية المتحدة. ويعدّ البحث التطبيقي وإنتاج المحتوى العلمي والتكنولوجي من هذه الزاوية رهانا مستقبليا واعدا لاعتبارات عدّة أوّلها : أن هذا المجال يمثل فرصة حقيقية للبلدان النامية ومنها البلدان العربية لدخول موجة الحداثة الثانية عن طريق البحث الأكاديمي وتطبيقاته في مجالات تعتمد على مصادر أخرى غير الطاقة ، ثانيها : أن إنتاج المحتوى سيكون ساحة للتنافس الحاد بين الدول الكبيرة للسيطرة على السوق الدولية لاقتصاد المعرفة ،ولاسيما في مجال النشر الورقي والإلكتروني والإبداع الفني ومنها المعاجم ودوائر المعارف والدوريات العلمية إلى جانب البرمجيات على اختلاف أنواعها الاختراع وحوامل الدروس الرقمية.

إلاّ أنّ الجامعات القطرية في الوطن العربي لا يمكن أن تصل إلى مستويات تنافسية عالية في هذا المجال في غياب استراتيجيات بعيدة المدى تؤسس لشراكات تكنولوجية مثمرة مع الجامعات العريقة بالبلدان المتقدمة ، فأغلب الجامعات العربية في حاجة إلى إحداث نظم للابتكار في إطار برامج ومشروعات محددة بالتعاون مع المحيط الخارجي لذلك تسعى عديد المؤسّسات الجامعية العربية إلى الوصول إلى مستويات تنافسية رفيعة في إطار شبكات الجامعات ومراكز البحث الخارجية ويعدّ التعاون الدولي من هذه الناحية أداة لإقامة الجسور العلمية الكفيلة بتفعيل أداء هذه الجامعات.

ونحن نلاحظ أن أبرز محاور الشراكة الجامعية بين المؤسّسات الأوروبية اليوم تخص هيكلة برامج التكوين في إطار شبكات قطاعية تشمل التعليم الهندسي

والدراسات الطبية والتعليم الزراعي وغيرها من المجالات إلى جانب البحث العلمي ونقل التكنولوجيا.

وتلتقي هذه التوجهات مع اهتمامات الجامعات العربية، فجلّ الدول العربية تركز سياساتها على الاستثمار في المعرفة وهي تطمح إلى بناء اقتصاد متطوّر تحرّكه روح المبادرة والتجديد وهو ما يتطلب بالأساس الترفيع في عدد حاملي الشهادات خصوصا في القطاعات الواعدة وذلك في إطار التعليم الحضوري أو بفتح الآفاق للتعلّم مدى الحياة وذلك بإتاحة الدخول للجامعة أو العودة إليها أو باستخدام أدوات التعلّم الذاتي والتعلّم عن بعد[29].

ثالثاً: نحو نظام لمنظومة جامعية تحقق التنمية المعرفية.

يهدف الباحث من خلال هذا المبحث إلى الكشف عن العوامل المرتبطة بنظام تقويم المنظومة الجامعية العربية، والتي على إثرها يمكن التوصل إلى نظام تقويم للأداء ، وتأتي هذه المؤشرات من خلال الملاحظات الميدانية التي استوقفت الباحث .

و لأن الجامعة مركز لتكوين الكفاءات ، ومحور للتغيير فهي بحاجة إلى عملية تقويم تستجيب لمنطق المتغيرات الدولية ، إن هذا المنطـــــق يجعـــــل من إدارة التغييـــــر وفهمـــــه ، عملية أكثر من ضرورية . Comprendre et gérer le changement [30]

ومن هذا المنطلق يرى الباحث أنه لإصلاح منظومة التعليم العالي العربية ينبغي الأخذ بعين الاعتبار أربعة عوامل تتمثل في:

1. إدراك سمات البيئة الاجتماعية والاقتصادية التي تجري فيها عملية التقويم، وتكمن أهمية هذا العامل لإدراك الباحث أهمية العوامل البيئية في دراسة أي نظام، بما في ذلك نظام التقويم.

2. الفهم المدرك والمعمق لمفهوم التقويم، ويتجه هذا العامل نحو فهم للتقويم على أنه عملية مركبة ومعقدة تضم العديد من الأنظمة الفرعية ، وترتبط بالعديد من العوامل الخارجية.

3. إصلاح إدارة الجامعة ، وهذا ما يفرض حتمية التحول الإداري ، أي الاستفادة من المقاربات المعاصرة في إدارة وقيادة المؤسسة الجامعية.

4. ضرورة ربط نظام التقويم بالنسق أو المنظومة الكلية للتعليم العالي ، أي أن نسق التعليم العالي ككل الذي يتضمن الإشراف والتنظيم، والآليات والمؤسسات يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار في تأسيس نظام رشيد لتقويم الأداء الأستاذ الجامعي يعتبر جزئية من نظام أشمل يتمثل في تقويم أداء المنظومة الكلية للتعليم العالي.

إن الملاحظ المتفحص للإدارة الجامعية العربية يجدها تعيش أزمة متعددة الأوجه والأبعاد ، ويتجلى ذلك من خلال:

أ. أزمة قيمية حضارية:

فلحد الآن لا تزال جامعتنا هياكل بيروقراطية تتميز بالتوسع الكمي الذي لا يمثل قيمة مضافة ، وهي أدوات إدارية مستنسخة عن هياكل غربية تم إسقاطها دون إحداث عملية تبيئة حقيقية (Environmentalization).

بهذا الصدد هناك من يرى بأن الجامعة العربية هي استعارة ثقافية من الغرب، وقد صيغت على غرار جامعات الغرب بدءا من المناهج الدراسية

وطرائق البحث والتدريس و إنتهاءا بالطيلسان (الروب) والوشاح، ومن ههنا كان أحد مصادر الأزمات المزمنة فيالحياة الجامعية مطالبتها بتكييف نفسها للخصائص الثقافية الموروثة في المجتمع ويبدو أن الطرق تتفرق بجامعتنا المعاصرة بين الثقافتين، أو إلى الثنائية الثقافية المزمعة للذات و المغبشة للرؤية والمضللة عن معرفة الطريق الصحيح ، وإذا كانت الجامعة الغربية التي استعير نمطها، فهل سيكون في مستطاع الجامعة العربية المنوخة عن نمط الجامعة الغربية أن تحرر ذاتها هي الأخرى، فتنتهج نهج الثقافة الثالثة؟ أم أنها ستقتنع بالاستعارة الناقصة وتتوقف حيث تبارح الجامعة الغربية إلى الأفق الأرحب.

ب. أزمة في إنتاج المعرفة وتطوير رأس المال البشري:

إن التعمق في قراءة أرقام الميزانيات المخصصة للبحث العلمي من قبل الحكومات المتعاقبة في الدول العربية ينبئ عن اهتمام بالغ بهذا المجال ، بحيث تصنف الدول العربية مع دول أخرى في الصف الثاني ، أي ضمن خانة النمو البشري المتوسط من حيث معدل الإنفاق على التربية والتعليم ، وكذا فيما يخص نسبة الإنفاق على التربية بالمقارنة مع نسب الإنفاق العسكري ، يكون البحث العلمي يعاني من عدة عقبات سلبية أهمها:

1. عدم جدية البحوث المقدمة.
2. ضعف الإشراف و التأطير.
3. ضعف قنوات نشر البحوث العلمية.
4. عدم استجابة الجهات المعنية لنتائج البحوث المتوصل إليها.
5. شيوع وباء البيروقراطية داخل مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي وتسييرها وفقا لأهواء المنظمات النقابية المختلفة.

6. ضعف المخصصات المالية المرصودة للبحث العلمي.

7. انعدام الحماية بالنسبة للحقوق الفكرية.

8. تراجع دور الباحث في تدبير الشأن العام.

ج. أزمة تخطيطية إستراتيجية:

يعاني التعليم العالي من الغياب الحقيقي للمبادرات التخطيطية سواء على المتوسط أو البعيد ، وأغلب ما يطرح من مقاربات ورؤى وسياسات تعكس في واقع الأمر ردة فعل لواقع معين، فتبني المسار الدولي التعليمي (LMD)، جاء ردة فعل لعوامل دولية ضاغطة، وتحسين منظومة الأجور جاء كنتيجة لضغوط الجبهة الاجتماعية الداخلية ، وفتح تخصصات ومراكز جامعية في كل مدينة وولاية جاء بدعاوى العصرنة التعليمية وهو ما أثر على مستوى الجودة ، في التعليمية المقدمة.

من هنا ينبغي رسم سياسات تعليمية حقيقية متوسطة وقصيرة ومتوسطة المدى تراعي الاحتياجات التنموية الحقيقية للواقع الأكاديمي للمؤسسات البحثية العربية بشكل يستجيب لقوى السوق ويحافظ على مقومات المسؤولية الاجتماعية.

د. أزمة تقنية هيكلية تسييرية:

وتتجلى أبعادها في ما يلي:

* البعد التقني:

ويظهر في عدم التوظيف الفعال لتقانة الإعلام والاتصال في مجالات تطوير وتدريب وتدريس وتنمية الموارد البشرية العاملة، إذ يلاحظ أن الكثير

من المختبرات العلمية والوحدات البحثية تفتقد إلى أدنى الشروط التقانية (خط هاتفي مباشر، وتوفر خطوط الإنترنت داخل هذه المختبرات ، ناهيك عن انعدام بعض المواد والأدوات الخاصة الداعمة للمختبرات التقنية.

* البعد الهيكلي:

ويتجلى ذلك في عدم الانسجام بين الهياكل الجامعية المنتشرة بشكل لا يتوافق مع تعداد الطلبة وطبيعة التخصصات ، وأنماط البنى المعتمدة في التصاميم التنظيمية المعتمدة في الجامعات العربية المجاورة ، ناهيك عن الجامعات الغربية.

* البعد التسييري:

ويظهر في انعدام وجود مقاربة فعالة متبناة من طرف صانعي السياسات التعليمية بما يتوافق مع إعداد أدلة تنظيمية للأداء الجامعي أو قوانين خاصة للأستاذ تستجيب للمتغيرات الوطنية والتحديات العالمية.

إن إدارة التعليم العالي تعاني أزمة حقيقية ، وهي بحاجة ماسة إلى علاج جذري ، وقد لاحظ بعض الباحثين أن إشكالية دور الجامعة قد تأثر بعدة عوامل ، فللأسف الشديد أصبحت الجامعة الجزائرية مؤسسة أساسية في سلم أطماع بعض التنظيمات الاجتماعية والتنظيمات السياسية ، ومجالاً لتطبيق طروحاتهم النظرية ، وعلى المستوى التنظيمي لوحظ عدم الانسجام بين القانون النموذجي الرسمي للجامعة العربية مع الاحتياجات التنظيمية ، إذ يلاحظ وجود فارق كبير بين الصياغة النظرية للقانون النموذجي للجامعة والواقع التسييري والتنظيمي ومستوياتها المختلفة ، ويسجل غياب الممثلين

المنتخبين للأساتذة والطلبة والعمال في جميع المستويات التنظيمية التي تحولت مجالسها إلى مجالس إدارية تعمل الكثير منها على تحقيق مصالح أعضائها ودعم سلطتها ونفوذها لتبرير وجودها أصلا.

وفي الوقت التي صيغت نماذج لتسيير ديمقراطي للجامعات في العالم لا زالت الجامعة العربية رهينة المركزية التسييرية والمالية .

إن دمقرطة الجامعة لا تتوقف على إصدار القوانين والتشريعات التي تضمن مشاركة أكبر لمختلف الأطراف في عملية اتخاذ القرار ، ولكن تتطلب نوعية معينة من المسيرين في جميع الهياكل التنظيمية الجامعية، وتطلب نمطاً (مرناً) من الحرية الأكاديمية والبحثية.

على سبيل الختم :

تدير العديد من الدول العربية مراحل انتقالية كبرى للإصلاح القطاعيّ ، بطرق متوازية (أفقية وعمودية)، وفي عدّة مجالات ، ونتيجة لعدم الاستقرار ، ونزعة الإصلاح المستمرّ ، يتأكّد للملاحظ وجود خطأ في عدم انتظار نتائج الإصلاح للحكم على التجارب السابقة بحزم ، إذ أنّه من السخرية أنّ يكون للأنظمة التعليمية القديمة ، مردود أكبر من الأنظمة الجديدة "المعتمدة حاليا" ، فينحو التفكير الإصلاحيّ باتجاه النزعة الماضوية، للاقتباس من الطرق التنظيمية السابقة، على الرغم من تغيّر السياقات الوطنية والدولية والعالمية ، على كافة الأصعدة: السوسيولوجية، الاقتصادية، السياسية، والثقافية الإنسانية. ويمكن الحديث عن ازدياد الاعتماد على التعليم الالكتروني لإشراك أفواج خارجية من دفعات التعليم الافتراضي، بدعم من القطاع الخاص (أرباب العمل) ، فإذا لم تولي

الجامعات الحديثة سبل استثمار هذه الفكرة الحداثية لرفع مستوى الإنتاج المعرفيّ وتسويقه الكترونيا ، ستزداد ضبابية هذه التجربة، التي أثبتت جدواها في حلّ العديد من المشكلات مثل: حلّ مشكلة عدد مقاعد التمدرس، عدم افتقار المكتبات الرقمية للكتب مثل المكتبات التقليدية، تعويد الطالب على استخدام الرموز (كالأرصدة المعرفية المحقّقة) ، والأرقام السريّة ، لتعريفه بالطرق الائتمانية ودورها في تعزيز شخصيته ، ويستحيل أن يتطور التعليم العالي بدون رقمنته والاعتماد على آخر التكنولوجيات العالمية في هذا القطاع [31] .

يقول فيلسوف المربّين الأمريكيين، وشيخ فلاسفة التربية الحديثة، جون ديوي John Dewey (1859 – 1952)م، أنّ "المجتمع المتحرّك"، هو المجتمع الزاخر بالمسالك والشرايين، لتوزيع التغيير في كلّ مكان [31]، إذ يتعين أن نضمن تعليم وتربية الجميع ، ليمسكوا بزمام المبادرة، والتهيؤ لأدوارهم الوطنية. لذلك تتقاسم الجامعة والمدرسة مشكلة "تلف التعليم"، جرّاء عدم التطابق بين مضامين المناهج الدراسية ومعطيات الواقع ، واعتماد المكوّنين على طرائق "السكب" بدل "الاستخراج". فـ : جون ديوي الذي يعتبر "التربية كفاية اجتماعية"، يشترط صياغة مناهج تعليمية ، تربط بين المدرسة/الجامعة والمجتمع، وتربط بين التربية/التعليم ومفهوم الديمقراطية، وتضمن التجديد المستمر للمناهج التربوية/التعليمية، حيث يعادل "خلق مؤسّس (صائغ منهج تعليمي) واحد، ألف مصلح ومجدّد" ، دون أن يعني تطوير المناهج في المقابل، ضرب القيم أو تغيير الثوابت أو تزييف التاريخ والتراث، تحت حجج "العصرنة والتحديث" ، أو الانفتاح على العالم الخارجيّ.

إنّ النجاح الذي توصلت إليه التجارب التعليمية في الدول الغربية ، بتخفيف قبضة الدولة على نظام التعليم العالي ، والسماح بوجود مساهمة القطاع الخاص في الشؤون المالية والإدارية لتخفيف الأعباء وتقاسم التكاليف، فكرة جديرة بالتعميم وتشجيع الاستثمار في الدول العربية، إذ يستحيل أن يتواصل احتكار الدولة للأعباء، عملا بمبدأ "السيادة والحمائية"، وتحمّلها للمخاطر الاقتصادية المحتملة ، في الوقت الذي يبدي فيه الشركاء ، الرغبة في المساهمة في تطوير التعليم ، تحت إشراف الحكومة ، وعملا بقوانينها وتشريعاتها الناظمة ، تحقيقا لنفس الأهداف والمقاصد التي تحدّدها الخطط والبرامج الوطنية.

الملاحق:

الملحق **01**: ترتيب الدول العربية ضمن مؤشر اقتصاد المعرفة لسنة **2012**

الترتيب العربي	الترتيب العالمي		الدولة
2012	2000	2012	
1		42	الإمارات العربية المتحدة
2		43	مملكة البحرين
3		47	سلطنة عمان
4		50	المملكة العربية السعودية
5		54	دولة قطر
6		64	دولة الكويت
7		80	تونس
8		81	لبنان
9		96	الجزائر
10		97	مصر
11		102	المغرب
12		112	سوريا
13		122	اليمن
14		138	السودان
15		139	جيبوتي

المصدر: KAM(www.Worldbank.org/kam)

الملحق **02**: وضعية الدول العربية في المؤشرات المعرفية بالمقارنة مع إسرائيل وتركيا

الدولة	مؤشر اقتصاد المعرفة**2012**	مؤشر مجتمع المعرفة **2005**	مؤشر الابتكار العالمي **2013**	مؤشر التنمية البشرية **2012**	مؤشر التنافسية العالمية **1013-2014**
إسرائيل	**25**	**16**	**14**	**16**	**27**
تركيا	**69**	....	**68**	**90**	**44**
الدول العربية الأولى في المؤشر	**42**(الإمارات العربية المتحدة)	**36**(تونس)	**42** (المملكة العربية السعودية)	**36** (قطر)	**13**(قطر)

الملحق **03**: موقع الدول العربية ضمن مؤشر التنافسية العالمية لسنة **2013-2014**

الرتبة العربية	الرتبة العالمية	الدولة	الرتبة العالمية في عوامل الابتكار والتطور
1	**13**	دولة قطر	**14**
2	**19**	الامارات العربية	**24**
3	**20**	المملكة العربية	**29**
4	**33**	سلطنة عمان	**39**
5	**36**	دولة الكويت	**101**
6	**43**	مملكة البحرين	**59**
7	**68**	المملكة الاردنية	**51**
8	**77**	المملكة المغربية	**100**
9	**83**	الجمهورية التونسية	**79**
10	**100**	الجمهورية الجزائرية	**143**
11	**103**	دولة لبنان	**90**
12	**108**	ليبيا	**141**
13	**118**	الجمهورية المصرية	**104**
14	**145**	الجمهورية اليمنية	**139**

المصدر : world economic forum,the global 2013-2014 competitiveness

الملحق **04**: ترتيب الدول العربية ضمن مؤشر الابتكار العالمي **GLL 2013**

الترتيب العربي	الترتيب العالمي	الدولة
1	42	المملكة العربية السعودية
2	43	دولة قطر
3	56	دولة الكويت
4	61	المملكة الاردنية
5	67	مملكة البحرين
6	70	الجمهورية التونسية
7	75	دولة لبنان
8	80	سلطنة عمان
9	92	المملكة المغربية
10	108	الجمهورية المصرية
11	134	الجمهورية السورية
12	138	الجمهورية الجزائرية
13	141	دولة السودان
14	142	الجمهورية اليمنية

Source : johnson cornell university, INSEAD,WIPO, the global innovation index 2013-2014,Geneva :Soumitra Dutta and Bruno lanvin editors 2013.

الملحق **05** : عناصر التغيير المطلوبة لمواجهة التحديات التي تشخص أمام مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي العربي في العرق

المحور	الإجراءات المطلوبة
تشكيل معالم الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي	● تشكيل رؤية استراتيجية.واضحة المعالم لمستقبل التعليم العالي و البحث العلمي ● تهيئة الادوات الملائمة (تنظيمية / مادية / تشريعية) لدعم توجهات التطوير

	● ضمان اتساق منظومة التعليم العالي و البحث العلمي مع سمة التنوع و التغيير المستمر الذي يتسم به المجتمع كنتيجة لتأثيرات العولمة ، و ارهاصات مجتمع المعرفة. ● تعزيز قدرات الوزارات العراقية بحيث تتوافق مع الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي و البحث العلمي ● ترسيخ التوافق بين صناع القرار و مؤسسات التعليم العالي و البحث العلمي
بلوغ مرحلة التوافق بين التخصيصات المالية والخطة الوطنية للتعليم العالي و البحث العلمي	● صياغة استراتيجية التمويل التي تسهل مساهمة نظام التعليم العالي و البحث العالمي في تغيير المجتمع و الارتقاء بمستويات الاقتصاد الوطني ● استحصال دعم كاف من الميزانية الحكومية لبراكج التعليم العالي التي تجلب منافع ملموسة للمجتمع. ● توجيه مسارات التمويل لمؤسسات التعليم العالي بحيث يرتبط بصورة مباشرة مع مؤشرات مدخلات ومخرجات العملية التعليمية ، من جهة ، و الاهداف الاستراتيجية من جهة أخرى ● تحسين عناصر الكفاءة الكلفوية لاستثمار التخصصات المالية بطريقة مثلى.
ضمان جودة التعليم والارتقاء بعناصره	● تأسيس إطار متماسك لإستراتيجية وطنية تضمن توافر عناصر الجودة في العمليات التي تسري ضمن

	مؤسسات التعليم العالي ، شريطة أن تتوافق مع الأهداف المرسومة لها. ● ترسيخ جدور ثقافة جودة تتسم برصانة ، داخل حدود مؤسسات التعليم العالي، لضمان شفافيتها وحياديتة قراراتها. ● ضمان توافق عمليات متابعة الجودة مع ملف الإستراتيجية الوطنية حيث تتضح الأهداف ومسارات الطريق. ● تجنب حدوث تفكك في الهيكلة المؤسساتية (لضمان خضور وهيمنة برامج الجودة) من خلال إجراء تعديلات طارئة، أو غير مدروسة.
ترسيخ العدالة وتوازن الفرص للجميع	● تقييم مرتكزات المساواة التي لروم ترسيخها في مؤسسات التعليم العالي وتحديد أهدافها بعنابة. ● ترسيخ سمة التكامل بين الخطط التي تعتمدها نظم التعليم الثانوي العالي لضمان تكافؤ فرص الانتقال والالتحاق . ● توفير حوافز للملتحقين بالتعليم العالي لضمان توسيع نسب الالتحاق بمؤسساته، مع زيادة مستويات الدعم للطلبة من الطبقات الفقيرة والمحرومة.
دعم منظومة التعليم العالي على صعيد	● السعي إلى تركيز الاهتمام بتحسين أساليب نشر المعرفة أكثر من الاهتمام بتسويقها لتحقيق قيمة

البحث العلمي والابتكار	اقتصادية مضافة . ● تطوير وتوسيع قنوات التعليم العالي وقدراته المميزة في تشيع الانفتاح العولمي لأنشطة البحث والتطوير . ● توسيع الإطار المفاهيمي للمعايير المستخدمة في تقييم البحث العلمي لضمان جودته وتوافقه مع الهداف الوطنية . ● ضمان التحول التدريجي نحو تشجيع المشاريع البحثية المملة ذاتياً ، مع توفير برامج وآليات مراقبة فاعلة .
إعادة تشكيل سمات المهن الأكاديمية	● إعطاء مؤسسات التعليم العالي استقلالية كبيرة في إدارة مواردها البشرية لتلبية خططها المختلفة. ● محاولة التوفيق بين الحرية الأكاديمية وطبيعة الدور الذي ينبغي أن تمارسه مؤسسات التعليم العالي تجاه المجتمع. ● تحسين الظروف الاقتصادية للأكاديميين الجدد عن التحاقهم بمؤسسات التعليم العالي. ● تطوير آليات جديدة لدعم العاملين في البيئة الأكاديمية مع توفير آليات مراقبة مناظرة لآليات الأداء والانجاز العلمي.
توثيق الصلة مع	● التنسيق بين سياسات سوق العمل ومؤسسات

سوق العمل	التعليم العالي والسعي إلى تكاملهما. ● توفير بيانات دقيقة عن سوق العمل وتحليلها بعناية لتحديد مستوى مشاركة الشهادات الجامعية في سوق العمل . ● أخذ وجهات نظر سوق العمل وسياساته المحلية ، بعين الاعتبار ، عند إعداد سياسة التنمية والحوكمة لمؤسسات التعليم العالي .
تشكيل معالم الانفتاح العولمي العلمي وفق المنظور الوطني	● إعداد استراتيجية وطنية وإطار عام لسياسة تفصيلية تفتح الباب أمام الانفتاح العلمي العولمي لمؤسسات التعليم العالي العراقية . ● السعي إلى تذليل العقبات السياسة الوطنية من خلال التنسيق المشترك بين الأطراف كافة . ● تشجيع مؤسسات التعليم العالي لكي تمارس دوراً فاعلاً في عملية الانفتاح العلمي. ● إعداد هيكلة متماسكة لدعم الأنشطة التي تمارسها التعليم العالي لضمان انفتاحها العولمي .
سبل تنفيذ السياسة الجديدة للتعليم العالي	● إنشاء لجان مخصصة تتسم بمستوى مقبول من الاستقلالية لبدء لإصلاحات في قطاع التعليم العالي ، مع اشتراك أصحاب المصلحة من مؤسسات الدولة ومنظمات المجتمع المدني .

	• السماح بتطوير المبادرات ذات الصلة بالسياسة التعليمية، والتي تعد في أطراف مؤسسات التعليم العالي ، وبواسطة لجان مستقلة ، لغرض اعتمادها من قبل صناع القرار . • تبنى مبدأ الإصلاح التدريجي داخل مؤسسات التعليم العالي بدلاً من الإصلاح الشامل (دفعة واحدة) ، ما لم يتوفر دعم شعبي واسع النطاق لعملية التغيير مع توفير مقومات كافية لضمان نجاحه.

المصدر : تقرير .... الثقافية ، المرجع السابق ، سنة **2013** ، ص : **341-342** .

الهوامش:

(1) سليمان عبد المنعم ، التكامل المفقود بين حلقات التعليم والبحث العلمي وسوق العمل والتنمية هاجس أم حيقيقة ؟ التقرير العربي للسادس للتنمية الثقافية مؤسسة الفكر العربي **2013** .

(2) الأستاذ الدكتور / نور الدين الدقي ، مدير عام التعليم العالي في تونس ،التعليم العالي العربي والعولمة : التحديات والرهانات .
http://www.arabthought.org/content/%...86%D8%A7%D8%AA.
http://dr-saud-a.com/vb/showthread.php?64341-%C7%E1%CA%DA%E1%ED%E3-%C7%E1%DA%C7%E1%ED-%C7%E1%DA%D1%C8%ED-%E6%C7%E1%DA%E6%E1%E3%C9-%C7%E1%CA%CD%CF%ED%C7%CA-%E6%C7%E1%D1%E5%C7%E4%C7%CA

(3) Commission européenne ; 2010

(4) ماهر حسن المحروق – سنة **2009** – ص : **4**.

(5) تقرير المعرفة العربي الأول – سنة **2009** – ص :**101**.

(6) بوحنية قوي ، إدارة الموارد البشرية في مؤسسات التعليم العالي في ظل المتغيرات الدولية – حالة الاستاذ الجامعي الجزائري– سنة **2007** .

(7) مع ظاهرة تسليع الخدمات التعليمية ، برزت على سطح النظام الغربي والأمريكي جامعات الشركات ، وبلغ تعدادها أكثر من **400** جامعة على المستوى العالم منذ حوالي عشر سنوات ، ووصل حاليا إلى ما يتجاوز (**2000** جامعة) مثل جامعة "موتورولا" التي تصل ميزانيتها إلى **120** مليون دولار ، وتدير **99** موقعا للتدريب في **21** دولة ، وجامعة " فونكس **université phoenix**" وجامعة "بيرسن **université pearson** " البريطانية ، وتقدم هذه الجامعات برامج تدريبية باهضة الثمن ، وخدمات تعليمية واستثمارية ، يمكن أن تـــوصف هذه الظاهرة المتزايدة باضطراد بالجامعات المقاولاتية " **université entrepreneuriale**" – التسمية من اقتراح الباحث بناءا على الترجمة من الفرنسية – إذ أن الجامعات أصبحت تسعى بشتى الطرق لتعظيم أرباحها والدخول في شراكة اقتصادية في مجالات متعددة ، اقرأ بهذا الصدد : -

Kasper Barr kholt , la Processus du bologna et la Toéorie de l'intégration : convergence et autonomie .Unesco-CEPES , Centre Européen Pour l'ensaeigement Supérieur , Volume XXX,Numéro1 Mars 2005 , p:30-31.

(8) Chems Eddine Chitour , Mondialisation : L'esprance ou le chaos . Ed, ANEP ,Ager , 2002, p:149-152.

(9) Chems Eddine Chitour , Op Cit , p : 161.

(10) مصطفى حجاز ، الصحة النفسية ، منظور ديناميكي وتكاملي للنمو في البيت والمدرسة ، ط **1** ، الدار البيضاء – المغرب وبيروت – لبنان : المركز الثقافي ، سنة **2000**م ، ص : **304-307** .

(11) يرجع العديد من الباحثين الاقتصاديين الأزمة الاقتصادية لسنة **1929** جاءت نتيجة الفوضى الاقتصادية وعدم ضبط ومراقبة نشاطات الأفراد في ظل الغياب التام والكلي للدولة عن الحياة الاقتصادية كما يعتبرون أن كينز أشار لمبادئ الحكامة من خلال النظريات الاقتصادية التي قدمها للخروج من الأزمة وضمان عدم تكرارها.

(12) **Francis Fukuyama, What Is Governance?.Theresearch paperCenter for Global Development, 1800 Massachusetts Ave., NW Washington, DC 20036, www.cgdev.org.**

(13) **Donald J. Johnston, OECD Principles of Corporate Governance. ORGANISATION FOR ECONOMIC CO-OPERATION AND DEVELOPMENT OECD. 2004 P :17.**

(14) موجز سياسات حوكمة الشركات للبنوك والمؤسسات المالية الاسلامية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. معهد حوكمة الشركات ، جامعة الملك عبد العزيز **2006** ص **:15** .

(15) جمال حلاوة ، نداء دار طه ، "واقع الحوكمة في جامعة القدس" مجلة أداء المؤسسات الجزائرية ، العدد **02** سنة **2013** ص: **89** .

(16) **John Fielden , Global Trends in University Governance. WashingtonThe World Bank, March, 2008 p: 03.**

(17) معتز خورشيد ، محسن يوسف ، حوكمة الجامعات وتعزيز قدرات منظومة التعليم العالي والبحث العلمي في الجامعات مصر. الاسكندرية : مكتبة الاسكندرية **2009** ص:**13** .

(18) عبد الحكيم بزاوية ، عبد الجبار سالمي ، "جودة التعليم العالي في ظل تحقيق مبادئ الحوكمة تجربة المملكة المتحدة في حوكمة الجامعات " ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي حول الحوكمة في الجامعة : تقييم أساليب الحوكمة في التعليم العالي ، جامعة وهران يومي **03-04-2011**.

(19) فيصل محمود الشواورة ، "قواعد الحوكمة و تفعيل دورها في مكافحة ظاهرة الفساد والوقاية منه في الشركات المساهمة العامة الأردنية" مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، مرجع سابق ص **137**

(20) عبد الحكيم بزاوية ، عبد الجبار سالمي .مرجع سابق.

(21) **John V. Lombardi, and others .the Center University Organization Governance and Competitiveness.The Top American Research Universities August 2002 P :15.**

(22) Jon Figel , Higher Education Governance in Europe Policies, structures, funding andacademic staff. The information network on education in Europe . Eurydice, 2008 p : 44.

(23) عبد الرحمن بن أحمد صائغ، "التصنيفات الدولية للجامعات تجربة الجامعات السعودية " المجلة السعودية للتعليم العالي، العدد الخامس رجب 1436 ص 26:.

(24) QS World University Rankings .Trusted by students since 2004.www.qs.com

(25) سعيد صديقي ، "الجامعات العربية وتحدي التصنيف العالمي الطريق نحو التميز". مجلة رؤى استراتيجية الامارات العربية المتحدة ، ابريل 2014 ص:13.

(26) طارق عبد الرؤوف محمد عامر، "تصور مقترح لتمويل التعليم الجامعى بالدول العربية فى ضوء الاتجاهات المعاصره (الدول المتقدمة) "ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات دراسة حالة الجزائر والدول النامية جامعة محمد خيضر بسكرة 21-22 نوفمبر 2006

(27) سلطان أبو عرابي ، دور القطاع الخاص في التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي، الرباط المملكة المغربية 06-2012/06/08

(28) UNESCO SCIENCE REPORT 2010. P : 22.

(29) الأستاذ الدكتور / نور الدين الدقي ، مدير عام التعليم العالي في تونس ،التعليم العالي العربي والعولمة : التحديات والرهانات .
http://www.arabthought.org/content/%...86%D8%A7%D8%AA.
http://dr-saud-a.com/vb/showthread.php?64341-%C7%E1%CA%DA%E1%ED%E3-%C7%E1%DA%C7%E1%ED-%C7%E1%DA%D1%C8%ED-%E6%C7%E1%DA%E6%E1%E3%C9-%C7%E1%CA%CD%CF%ED%C7%CA-%E6%C7%E1%D1%E5%C7%E4%C7%CA

(30) Philippe Cabin, Bruno Choc, 2005, p: 206-208.

(31) حسن شحاتة ، تصميم المناهج وقيم التقدم في العالم العربي (القاهرة : الدار المصرية اللبنانية، يناير 2008)، ص. 263.

(32) رالف. ن، وين ، التربية قاموس جون ديوي للتربية.. ومختارات من مؤلفاته (ترجمة : محمد علي العريان) (القاهرة ، نيويورك : مؤسسة فرانكلين للطباعة ، سنة 1964)، ص. 107.